جريمة جديدة من جرائم وزارة الداخلية المصرية

وفاة القيادي بالجماعة الإسلامية هشام عبد العزيز بسجن طره

[بقلم: د.هاني السباعي (مدير مركز المقريزي للدراسات التاريخية بلندن)]

بسم الله الرحمن الرحيم

في جريمة قتل شبه عمد جديدة توفي إلى رحمة الله تعالى الإسلامي أحد كوادر الجماعة الإسلامية/ هشام محمود عبد العزيز (40 سنة) بسجن طره العمومي إثر تعمد وزارة الداخلية المصرية عدم الإفراج عنه أو نقله إلى مستشفى لتلقي العلاج اللازم بعد أن ساءت حالته الصحية وإصابته بعدة بتليف في الكبد نتيجة سوء المعاملة الصحية والنفسية حيث مياه الشرب الملوثة التي (يتجرعها)! السجناء والمعتقلون يوميا منذ عدة سنوات!!
وكان السيد/ هشام محمود عبد العزيز قد تم القبض عليه والتحقيق معه في القضية رقم 235 لسنة 1994م حصر أمن دولة عليا في القضية الشهيرة التي أطلق عليها إعلامياً (الاغتيالات الكبرى وتفجيرات البنوك) التي اتهمت فيها الجماعة الإسلامية قبل تراجعاتها.
وفي سنة 1997م تم إحالة القضية إلى المحكمة العسكرية العليا التي حكمت عليه وعلى أكثر من سبعين متهماً من قيادات وكواد الجماعة الإسلامية وكان نصيبه من الحكم الجائر عشر سنوات.
السيد المتوفى: هشام محمود عبد العزيز من كوادر الجماعة الإسلامية بمنطقة عين شمس بالقاهرة ترك أرملة وعدة أولاد فقراء، جنت عليهم وزارة الداخلية التي تصر على إذلال المسلمين، في الوقت الذي تفرج فيه عن الجاسوس عزام عزام، ومن قبل أفرجوا عن الجاسوس مصراطي الذي سب المحكمة وبال في قفص الاتهام، واستقبل الكيان المغتصب لفلسطين هؤلاء الجواسيس في مطار بن جوريون استقبال الأبطال.
ولا تزال وزارة الداخلية ترفض الإفراج عن عشرات الآلاف من الإسلاميين المعتقلين رغم سوء حالاتهم الصحية وحصول معظمهم على أحكام بالبراءة ضاربين بأحكام القضاء عرض الحائط!! ومنهم من انتهت فترة عقوبته ومنهم من اعتقل بدون سبب.
ولما اشتد المرض بأخينا المتوفى: هشام محمود عبد العزيز (رحمه الله) تم نقله إلى ما يسمى (مستشفى سجن طره) وما لبث أن صعدت روحه إلى ربها شاكية ظلم زبانية أمن الدولة وجبروت وزارة الداخلية التي تتفنن في إمراض وقتل وتعذيب وامتهان كرامة هؤلاء المساكين المظلومين.

بناء عليه
يناشد مركز المقريزي المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان أن تضغط على الحكومة المصرية للإفراج عن كل المعتقلين والمتهمين الذين انتهت فترة عقوبتهم، وفتح السجون أمام منظمات محلية ودولية لمقابلة المساجين وسماع شكواهم مع السماح بإحضار أطباء متخصصين لا يتبعون

وزارة الداخلية للكشف على المرضى من المسجونين والمعتقلين،
والمناداة بمحاكمة ضباط أمن الدولة وضباط مصلحة السجون
والمسؤولين في وزارة الداخلية عن هذه الجريمة المنظمة والمتعمدة من
تعذيب وقتل الإسلاميين في مقار مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة
والسجون العمومية المنتشرة في أرجاء مصر المحروسة!

مركز المقريزي للدراسات التاريخية ـ لندن
17 صفر 1426هـ
27 مارس 2006م